

عروض لكتب

نيللي سلامة العامري، التصوف بإفريقية في العصر الوسيط، دار كونتراست للنشر، تونس، 2009

يتناول الكتاب مسألة الولاية والتصوف والعلاقة بينهما في التجربة الإفريقية ويقصد بها تونس أو المغرب الأدنى من القرن 03 الهجري إلى القرن 09 الهجري. ويتألف الكتاب من مقدمة وستة أبواب وخاتمة. وجاء في المقدمة أن هناك خصوصية في التجربة الإفريقية والحفصية خصوصا في ارتباطها بالمرجعية الإسلامية، كما أن تجربة الولاية (بفتح الواو) في الإسلام تختلف عن القداسة Sainteté في المسيحية مما يفرض مراعاة الاختلاف بين المصطلحات مثل تصوف Soufisme مقابل ميستيك Mystique والولاية مقابل القداسة.

الباب الأول التصوف والولاية فيه إشارة إلى أن التصوف تطور مع الولاية في تجربة روحية واحدة وظل مرتبطا بالمرجعية النصية (القرآن والسنة). كما أن الولاية ظهرت عند المسلمين في القرن 09 ميلادي ارتبطت بالنبوة - مع التمييز بينهما على مستوى الخوارق - في حين القداسة عند المسيحيين لم تعرف إلا في القرن 13 و14 للميلاد.

وجاء في هذا الباب عرضا تاريخيا للحياة الروحية في الإسلام من الزهد إلى التصوف بالتوازي مع الولاية، فالمتصوفة ومن خلال المصادر والمناقب تمثلوا تجربتهم الصوفية كتجربة ولائية.

المتصوفة في إفريقية، -على غرار صوفية المشرق - تمثلوا تجربتهم الصوفية كتجربة ولائية أساسها المشروعية النصية (القرآن والسنة) التي تعاملوا معها عن طريق إعادة القراءة. ومن النماذج المذكورة هنا "أبو الحسن الشاذلي - صاحب الولاية الصغرى والكبرى - والمزوغني (ت. 675هـ) وعائشة المنوبية، كما أن هذا الوصف ينطبق على الفترة الحفصية وعلى إفريقية كلها بل والمغرب أيضا. وتشير المؤلفة إلى غياب مفردة تصوف في المناقب وظهور مرادفاتهما قي حين تحضر في التراجم وأدبيات الرحلة، وهذا سيؤدي إلى بروز معجم صوفي بمرجعيات فرعية.

نجد في الباب الثاني الذي يشمل خمسة فصول كاملة عرضا للتصوف في إفريقية من القرن 03 للهجرة إلى القرن 06 للهجرة، علما أن المستشرقين ينفون

وجود تصوف بإفريقية قبل القرن 06 هجري. هنا تشير إلى التجارب المبكرة من خلال المعجم المفرداتي الذي سيمهد إلى ظهور مدرسة القيروان في القرن 04 الهجري. ومن نماذج هذه المدرسة تذكر "ربيع القطان ت 333 هـ" وأتباعه، حيث تتجلى بداية هيكله الحركة الصوفية من حيث التأليف ومن حيث المؤسسات كالربطات والمساجد التي كان يعلم فيها التصوف. كما تشير هنا إلى أن متصوفة إفريقية ليسوا فقط متأثرين بالمشرق الإسلامي بل أثروا فيه أيضا. أما بالنسبة لعلاقة الأولياء الصوفية بالمجتمع فكانت تتأرجح بين الانقطاع عن الناس، وبين قضاء حوائجهم والانبساط لهم وهذا الجانب الثاني كاريزماتى بمفهوم ماكس فيبر. بالنسبة للتصوف السابق للعهد الحفصي فإن النموذج الولائي لهذه الفترة يتميز بالانعزال عن المجتمع نظرا لابتعاده عن السلطان، والورع أو "الإيثيقية" المتمثلة في طغيان الجانب الروحي على الجوانب الخارقة، الجمع بين علوم التصوف والعلوم الشرعية (فقه وحديث) وبداية التأسيس للطقوس مثل زيارة أضرحة الصالحين وتعبير الرؤى أو تفسير الأحلام. وتصل الباحثة هنا إلى أن المرحلة الحفصية ليست المؤسسة للتصوف بل هي مجرد مرحلة من مراحل التطور الصوفي.

وتشير في الباب الثالث إلى حركة رجال التصوف الإفريقي داخل المجال الإسلامي المغربي، مع العلم أنهم كانوا مؤثرين ومتأثرين في الوقت نفسه، وعلى مستوى الأجزاء المغربية الثلاثة يوجد تشابه كبير في النموذج الولائي، كما تشير إلى الهجرات المختلفة لمتصوفة إفريقية في المغرب والمشرق الإسلاميين. وهذا كله أدى إلى تعدد المدارس والتيارات الصوفية في إفريقية.

وتتحدث في الباب الرابع عن خارطة الصوفية في إفريقية حيث تظهر التيارات القديمة ممثلة في مدرسة البصرة (الحسن البصري)، مدرسة بغداد (الجنيد، الشبلي و معروف الكرخي) ومدرسة خراسان (إبراهيم بن الأدهم) والتيارات المتأخرة ممثلة في ابن الفارض، الششتري، المحاسبي، القشيري الغزالي، السهر وردي مرورا ببن عربي وابن سبعين. ما جعلها تستخرج أربعة أشكال للتصوف الإفريقي في تلك الفترة ممثلة في أربع مدارس هي: مدرسة بغداد الكبرى، مدرسة عبد القادر الجيلاني، مدرسة الغزالي، المدرسة الأندلسية بما تحمله من اختلافات.

وفي الباب الخامس المسمى "مجمع البحرين"، تركّز المؤلفة على الفترة الحفصية وتذكر أهم التيارات البارزة، كالتيار المديني (نسبة إلى أبي مدين الغوث) الذي سيشكل بعد وفاته ضمنا أخلاقيا لمشروعية التصوف، والتيار الشاذلي المذهب للجانب الإيثيقي (الأخلاقي) على الجانب الفلسفي، أحمد بن مخلوف الشابي الذي ترك نظرية تجمع بين الغنوص والبعد الإيثيقي .

تطرح في الباب السادس إشكالية الحاجة إلى الشيخ في التصوف وما يجب أن يتوفر فيه، بداية ظهور الزوايا في القرن الثامن الهجري، وإمكانية الاستغناء عن الشيخ وتعويضه بالكتب أو ما يمكن تسميته التصوف الفردي، هذا إلى جانب التصوف المنظم والذي سيمهد أيضا لظهور الطرق في القرن العاشر للهجرة. ومن هنا ستتطور فكرة التنافس بين الأولياء والتعاون أحيانا وتقاسم الأدوار في الفترة الحفصية. كما تشير إلى كيفية انتقال الطريقة من شيخ إلى آخر إما بالوراثة (الأبناء) أو الإخوان، وإما إلى الأصحاب.

أشارت الكاتبة في الأخير إلى أن التصوف معاش ديني وروحي ومعتقدات وسلوكيات اجتماعية وأنه مرتبط دائما، وأن المصادر المعتمدة تثبت وجوده ابتداء من القرن الثالث الهجري. وإن متصوفة إفريقية لم يبتعدوا عن الجوانب النظرية والصراعات التي عرفها المشرق الإسلامي. كما تشير إلى وجود تصوف سني وآخر خوارجي بنماذجهما المختلفة. وفي إطار الخصوصيات الإفريقية تبرز تأثير كل المدارس من أبي حامد الغزالي الذي برز في المنطقة خاصة بعد المرابطين، إلى المدرسة الأندلسية ممثلة في التيار الأكبري والسبعيني (ابن عربي وابن سبعين)، إلى جانب أبي مدين الغوث وأبي الحسن الشاذلي وابن مخلوف الشابي، كما أن المنطقة عرفت تصوفا علميا وآخر شبه أمي. والأهم هو أن هذه المرحلة عرفت مسارا صوفيا يمهّد لاحقا للانتقال إلى النمط الوراثي للمشيخة والمرحلة الطرقية التي تبرز في القرن العاشر للهجرة، حيث تتفرع الطرق من طريقة واحدة وتنتشر جغرافيا في شتى المناطق.

عبد الوهاب بلغراس

سالم لبيض، الهوية: الإسلام، العروبة، التونسية، 275 صفحة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009

تعد الهوية من الموضوعات التي حظيت بكثير من الاهتمام في كثير من الدراسات وعبر عدة مجالات في العلوم الاجتماعية. وقد طرح في هذا السياق الالتباس في تحديد مفهوم الهوية، هذا المفهوم الذي يبقى غامضاً من الاستخدام بين القوى الوطنية والمنظمات الأجنبية. جاء كتاب سالم لبيض كمحاولة لإثراء هذا النقاش ولتقديم مضامين الهوية في تونس، وتحديد موقعها بين ثلاث ثوابت أساسية في المجتمع التونسي وهي الإسلام، العروبة، التونسية.

قسّم المؤلف كتابه إلى ستة فصول، استهل أولها بتقديم محددات منهجية، ومبررات الدراسة انطلاقاً من السياسات والتحويلات العملية وتوسع النفوذ الأمريكي، أو ما عبر عنه بالرأسمالية الحديثة، التي تسعى إلى تحقيق هدف الهوية بدل الدولة، بالتركيز على الدين واللغة، والعمل على تحويلهما نحو المصالح والمتطلبات الراهنة. نتجت كل هذه التغيرات بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث عمدت الإدارة الأمريكية إلى تبني مشروع الهوية في سياساتها اتجاه الشرق الأوسط، وأخذ بذلك الصدارة في مختلف النقاشات الأكاديمية والسياسية حول المنطقة، ليضعنا الكاتب أمام سؤال أساسي هو: هل نجحت الحداثة في شكلها الغربي المشاع؟ أم انتصرت الهوية في تونس بمضامينها المختلفة والمتمايزة عن مضامين تلك الحداثة، إذا قبلنا بأن الثانية تناقض الأولى؟

فيما يتعلق بمعنى الهوية تحدث الكاتب عنها كمفهوم خلافي، كل يعرفه حسب زاويته، وبهذا قدم لنا عدة تعريفات، منها المفهوم الإجرائي للهوية الذي اعتمده في هذه الدراسة. لا يُعنى المفهوم بالهويات الجزئية المهنية والإثنية والقبلية والطائفية، وإنما يُعنى بما هو مشترك بين أبناء المجتمع الواحد، ويقدم لنا الكاتب عنصري الدين واللغة على أنهما العنصر المشترك بين أفراد المجتمع الواحد. كما يطرح الهوية كإشكال تاريخي في تونس، منذ العهد الاستعماري إلى الحكم البورقيبي حيث يعرض لنا أهم مواقف بورقيبية من الإسلام واللغة العربية.

أما الفصل الثاني الذي ابتدأه بدراسة خطاب الهوية في النصوص المؤسسة والتشريعات القانونية، ويقصد بها مجموع القوانين الأساسية التي تنظم حياة

المجتمع و الدولة (الدستور والميثاق)، قدم لنا الكاتب فيه موقف هذه النصوص من الهوية، و كيف حاولت أن ترضي كل الأطراف سواء كانت النخب التقليدية أو الحزب الدستوري القديم أو ما يعرف بالديوان السياسي مع الحفاظ على توجه الحزب الحاكم. أشار كذلك إلى مفهوم الهوية في خطاب الأحزاب السياسية، بمختلف اتجاهاتها وتياراتها، والتي حددها في أربع قوى رئيسة تمثلت في أولا القوى الدستورية و الليبرالية بمختلف حركاتها و أحزابها، ذات التوجه "الحدائي الغربي"، ثانيا القوى القومية العربية ببعدها العروبي القومي، وتليها القوى الإسلامية التي تمثل التيار الإسلامي ذي الامتداد الإخواني (الإخوان المسلمين) المتأثر في نظره بالثورة الإيرانية، و أخيرا القوى اليسارية الماركسية التي عبرت عن موقفها من الهوية من خلال التوجه العربي القومي الناصري.

انتقل الكاتب في الفصل الثالث إلى مفهوم الهوية في الخطاب النقابي ليعرض لنا مختلف الحركات النقابية التي ظهرت في العهد الاستعماري إلى الوقت الحاضر، وتمثلها للهوية في تونس. بدأ العمل النقابي سنة 1924، تحت اسم "جامعة عموم العملة التونسيون"، التي بدت من خلال انطلاقتها أنها ذات طابع وطني قومي إسلامي مع غياب البعد الإفريقي، لتتغير مواقفها بعد تحولها إلى الاتحاد العام التونسي للشغل. و الذي يعد بدوره أهم تجربة للعمل النقابي المواكب للحزب الحاكم وقائده ورئيس الدولة بعد الاستقلال. في هذه التجربة تحددت معالم أخرى في خطابه اتجاه الانتماء والهوية، والتوجهات التي تبناها خلال مختلف الفترات التي عرفت المنطقة العربية. و من أهم القضايا التي اهتم بها الاتحاد "مسألة التعريب" لكن المؤلف ركز على فترة الاستعمار و لم يتطرق إلى الفترة البورقيلية. أما مواقف الاتحاد اتجاه القضايا العربية، فمرت بثلاث مراحل متباينة مرحلة "الدعم و المساندة" في الأربعينات، مرحلة "المواقف السلبية" في الخمسينات، ومرحلة العودة إلى "التضامن و المساندة" من 1967 حتى اليوم. أما الإسلام في خطاب الاتحاد فإنه لم يحظ بأي اهتمام، ويرد الكاتب ذلك إلى أن أغلب نخبه من ذوي التوجه اليساري أو القومي العروبي.

خصص الفصل الرابع للخطاب حول للهوية في النظام التربوي، حيث أبرز المسار التاريخي لهذا النظام، باعتبار أن تونس عرفت أول مشروع إصلاح تربوي سنة 1958 و الذي سار على خطى الرئيس الداعي إلى توحيد التعليم مع الحفاظ على الهوية القومية التونسية. و لم تعرف أي إصلاح آخر حتى سنة 1991،

حيث حدد الانتماء العربي الإسلامي في إطار الهوية التونسية، لكن هذا الإصلاح حمل كثير من التناقضات أثناء التطبيق. جاء بعد ذلك إصلاح 2002 حيث ركز على تدعيم اللغة العربية، وتوسيع الاهتمام باللغات الأجنبية. أما التعليم العالي فإنه لم يخرج من نطاق ازدواجية اللغة الوطنية اللغة العربية و الفرنسية. و لارتباط الهوية بالخطاب الطلابي عالجها الكاتب في الفصل الخامس متتبعا لمسيرة الحركة الطلابية من العهد العثماني إلى الاستقلال. هذه الحركة التي تزعمها طلبة جامع الزيتونة، حيث جعلت من أولوياتها المحافظة على اللغة العربية وانتمائها الإسلامي. ومع فرض الحماية الفرنسية تماشت الحركة الطلابية مع مسار الحركات الوطنية والأحزاب السياسية و توجهاتها و مطالبها حول اللغة والانتماء والدين.

و في الفصل السادس قدم لنا الكتاب آراءه حول فكرة بناء الهوية، حيث ناقش بعض الكتاب التونسيين من خلال قراءة نقدية لكتبهم¹، فقد رد على التيمومي مدافعا عن اللغة العربية والإسلام. وانتقد كتاب غياض عاشور - الهوية القومية التونسية- الذي انطلق من فكرة أن الدولة هي التي تصنع الهوية، و بين أنه مهما حاولت الدولة صناعة الهوية، فإنها ستتصادم مع الهوية المحلية.

أما خاتمة الكتاب فكانت عبارة عن عرض لكل ما تم تقديمه ملخصا لمشكل الهوية بين قطبين، القطب الأول يمثله أنصار "الهوية التونسية"، و الذين يعتبرونها خليطا من عدة هويات مرت عبر التاريخ التونسي، و هم من تولوا زمام الحكم في الدولة منذ الاستقلال. و أما القطب الثاني فهم أنصار جدل الهوية، الذين يمثلون المجتمع بأكمله حسب وجهة نظره. لينتهي إلى التعرض لخطر العولمة على الهوية، ذلك الحصن الذي تأوي إليه المجتمعات للحفاظ على ذاتها و تواجهها.

حمزة بشيري

¹ الكتاب الأول للهادي التيمومي، تونس 1956-1987، صفاقس، دار محمد علي الحامي، 2006، و الكتاب الثاني لصاحبه عياض بن عاشور، الهوية القومية التونسية، تونس، المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، 1995.